

Distr.: General
18 December 2007
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة الثانية والخمسون

٢٥ شباط/فبراير - ٧ آذار/مارس ٢٠٠٨

البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية
العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين
الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية
والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات
الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات
والمبادرات: التمويل من أجل المساواة بين
الجنسين وتمكين المرأة

بيان مقدم من التحالف الوطني للمنظمات النسائية، وهي منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2008/1



بيان

التحالف الوطني للمنظمات النسائية هيئة جامعة تمثل وتدعم المنظمات النسائية التي يوجد مقرها في لندن وفرادى الأعضاء. ويعمل التحالف على تعزيز المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية، مع التركيز على القضايا الجنسانية وأوروبا، وذلك على أساس صكوك حقوق الإنسان المتفق عليها دوليا ولما فيه مصلحة جميع النساء. ويشكل التحالف، إلى جانب منظمات شقيقة في ويلز واسكتلندا وأيرلندا الشمالية، اللجنة المشتركة المعنية بالمرأة في المملكة المتحدة، وهي الهيئة الوطنية للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية التي تمثل مصالح واحتياجات المرأة في المملكة المتحدة في جماعة الضغط النسائية.

ويعالج موضوع الدورة الثانية والخمسين للجنة وضع المرأة، أي ”التمويل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة“، أحد التحديات الأساسية التي تواجه العاملين من أجل النهوض بالمرأة، ألا وهو توافر الموارد الكافية لضمان حدوث تغييرات إيجابية مستدامة. ويعتقد التحالف أنه من الأهمية القصوى في الوقت الحالي تيسير الحصول على التمويل والموارد اللازمة للمبادرات التي ترمي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين على جميع المستويات، الدولية منها والوطنية والمحلية. ويؤيد التحالف تخصيص كيان واحد تابع للأمم المتحدة وتعزيزه للاعتناء بقضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ونرى أن إنشاء هذا الكيان وتمويله ورصد الموارد الكافية له سيساهم إلى حد كبير في تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. كما أنه سيقوم، بالنظر إلى تألفه من مكتب المستشارية الخاصة للأمين العام للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة وشعبة النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بأبحاث وبرامج ومبادرات رائدة تدعم الدول الأعضاء والمنظمات النسائية في كافة أنحاء العالم.

وسيمكن ذلك من توزيع موارد الأمم المتحدة بصورة أكثر تكافؤا لتعزيز مكانة المرأة. وتحقيقا لهذا الغرض، يدعو التحالف الأمم المتحدة إلى أن تقوم هي نفسها بعملية الميزنة الجنسانية، أي بتقييم أثر ما تخصصه من موارد على النساء والرجال والفتيان والفتيات، وتحليل المبالغ الكلية المرصودة لتعزيز المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي. ويؤيد التحالف أيضا المبادرات الرامية إلى تشجيع الحكومات على الميزنة والتحليل المراعيين للمنظور الجنساني، ضمانا لتكافؤ فرص الحصول على الموارد العامة.

وتتطلب الميزنة الجنسانية اتخاذ إجراءات لتشجيع وتعزيز مشاركة المرأة في المناقشات حول الميزانية واتخاذ قرارات بشأنها. وليس ضعف تمثيل المرأة داخل الأمم المتحدة وفي هيئات

أخرى سوى انعكاس لاستمرار عدم المساواة بينها وبين الرجل وتدني وضعها الاجتماعي على الصعيد العالمي.

ويهيئ التحالف بالأمم المتحدة، داخل منظومتها، وبالحكومات، لا سيما الحكومات الأوروبية، أن تشترط على هيئات القطاعين العام والخاص تعيين نساء مؤهلات على مستوى مجالس الإدارة وغيره من المستويات الرفيعة، عن طريق نظام الحصص وغيره من الحوافز والجزاء المحددة، من أجل تحقيق التوازن بين الجنسين (٤٠ في المائة على الأقل للنساء، و ٤٠ في المائة على أقل للرجال، دون أن تزيد نسبة أي منهما عن ٦٠ في المائة)، لتعزيز الديمقراطية في عمليات صنع القرار.

ومن دواعي سرور التحالف أن يكون موضوع الاستعراض لهذا العام هو دور المرأة في بناء وحفظ السلام ومنع نشوب النزاعات. ويود التحالف أن يوجه الانتباه إلى التفاوت بين ما يدعو إليه قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتنفيذه على أرض الواقع.

فمن الضروري التطرق على وجه الاستعجال لموضوع مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في بناء السلام على جميع المستويات. ويحرص التحالف بشكل خاص على الاعتراف بأهمية هذا الموضوع وتصحيح الأوضاع الشاذة فيما يتعلق بشغل المرأة مناصب رفيعة في إطار مفاوضات السلام وبعثات السلام على سبيل المثال.

ويدعو التحالف منظومة الأمم المتحدة إلى القيام، في إطار جميع هيئاتها ووكالاتها وعن طريقها، بمد يد المساعدة التقنية لضمان جمع إحصاءات مصنفة تمكن من تقييم الأثر على الجنسين في مجال بناء السلام. وينبغي إتاحة المعلومات المحصل عليها بهذه الطريقة للحكومات ليتسنى لها اتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من الآثار الضارة.

ويدعو التحالف كذلك حكومات بلدان الشمال والجنوب على حد سواء إلى تشجيع الفتيات على مواصلة التعليم النظامي، وتوعية النساء والرجال معا باختلاف أثر النزاعات، لا سيما أعمال العنف ضد المرأة والفتاة، حسب نوع الجنس، وضمان تكافؤ فرص حصول المرأة والرجل على مناصب قيادية، واكتساب المرأة المهارات اللازمة للتفاوض وحل النزاعات.

ويدعو التحالف الدول الأطراف والأمم المتحدة والمجتمع المدني إلى العمل معا من أجل بلوغ هدف المساواة بين الجنسين، لأن ذلك يعني تحسين ظروف معيشتهم وزيادة رخائهم وإتاحة مزيد من الفرص لهما.